الصباح الاقتصادية
12
العدد 3601 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 25 جمادى الآخرة 1441 - الموافق 19 فبراير 2020
Wednesday 19 February 2020 - No.3601 - 12 th Year

البنك يشهد نمواً قوياً في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية

«التجاري» يحقق أرباحاً تشغيلية بـ 108.5 ملايين دينار خلال 2019

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية لعام 2019 بلغت 108.5 مليون دينار كويتي قبل خصم المخصصات (مقارنة بارباح تشغيلية مقدارها 106.0 مليون دينار كويتي لعام 2018). وتماشيا مع السياسة الحصيفة التي يتبعها البنك بشان اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لتحديد ومعالجة أي مشاكل قد تواجه البنك، فقد تم تخصيص وتحويل الأرباح التشغيلية بالكامل إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي بشانها بعض المخاوف، حيث تم استخدام المخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية. وقد ترتب على ذلك عدم تسجيل البنك أرباح صافية للمساهمين خلال عام 2019 (مقارنة بصافي ربحية قدرها 63.8 مليون دينار كويتي لعام 2018). هذا، وقد بلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك 127.3 مليون دينار كويتي كما بنهاية عام 2019. وسوف يباشر البنك حقوقه المرتبطة باسترداد القروض التي تم تحويلها إلى «الحساب النظامي» وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشان. من ناحية أخرى، ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات بمقدار 2.4 مليون دينار كويتي (2.3%) مقارنة بالعام الماضي. كما شهد البنك نموا قويا في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع حجم الموجودات الإجمالية بنسبة قدرها 9.0% لتبلغ 4.9 مليار دينار كويتي وسجلت إيرادات التشغيل زيادة نسبتها 5.1% وكذلك ارتفعت إيرادات الفوائد بنسبة 3.6% وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 4.2%.

■ أحمد الصباح: التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية يرجع إلى إستراتيجيته المتحفظة الهادفة إلى تنظيف محفظة القروض

وفي معرض تعليقه على النتائج المالية للبنك التجاري الكويتي، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح أن البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية للأصول وكذلك على الخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء. وأوضح الشيخ أحمد الصباح أن البنك مستمر في سياسته المتشددة للمحافظة على الجودة النوعية لأصوله واتخاذ الإجراءات الاستباقية لتحديد حالات التعثر المتوقعة بهدف توفير الحماية لكافة أصحاب المصالح، منوهاً في هذا الصدد أن هذا التوجه يمثل أهمية بالغة بالنسبة للبنك لمواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأضاف الشيخ أحمد الصباح أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ نسبة مقدارها 18.1% كما في 31 ديسمبر 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.0% ونسبة صافي التمويل المستقر 113.5% ونسبة تغطية السيولة 171.0%، مؤكداً أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي. وكشف الشيخ أحمد الصباح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى إستراتيجيته المتحفظة الهادفة إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، وهو ما انعكس على القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر».

من جانب آخر، أشار الشيخ أحمد الصباح أن البنك يواصل مبادراته وجهوده الحثيثة نحو تطوير واستدخال النظم والخدمات المصرفية الرقمية على نطاق البنك وكذلك استحداث منتجات مصرفية مبتكرة وقنوات جديدة يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية وتحسين الكفاءة التشغيلية لتسهيل المعاملات المصرفية للعملاء ليحصلوا على تجربة مصرفية متفردة، لافتا إلى أن البنك سيواصل جهوده نحو الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري لمواجهة التحديات التي يشهدها القطاع المصرفي في الوقت الحاضر. وتابع الشيخ أحمد الصباح مشيرا إلى المبادرات الجديدة والسمات والخصائص التي استحدثها البنك خلال الربع الأخير من عام 2019 والتي تشمل العديد من الخدمات المقدمة للعملاء منها إمكانية الاشتراك في خدمة توزيع الأرباح النقدية إلكترونيا من خلال تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية، وكذلك عرض المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية وما يعادلها بالدينار الكويتي بالنسبة للحسابات والبطاقات المسبقة الدفع بالإضافة إلى تعزيز خاصية الإشعارات عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية عن طريق تفعيل التنبيهات لكافة الحسابات والبطاقات من خلال خطوة واحدة يتم من خلالها إرسال رمز التأكيد لمرة واحدة OTP. وأضاف الشيخ أحمد الصباح أنه في إطار الجهود المستمرة للبنك نحو توطين الوظائف، فقد أطلق البنك برنامج «خريجي التجاري» المعد بشكل حصري للخريجين الكويتيين وهو ما يعزز التزام البنك نحو الاستثمار في الخريجين الكويتيين الجدد وجهوده نحو توطين الوظائف لتصل نسبة العمالة الوطنية لدى البنك 74% كما بنهاية عام 2019.

الشيخ أحمد الصباح

■ البنك سيواصل جهوده نحو الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري لمواجهة التحديات

■ دعم المشاريع الكبرى الصديقة للبيئة يعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف البنك

وتابع الشيخ أحمد الصباح مؤكداً أن دعم المشاريع الكبرى الصديقة للبيئة يعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بمسئوليته الاجتماعية، شارحا أن بعض تلك المبادرات المرتبطة بهذا التوجه اشتملت على قيام البنك التجاري بقيادة تحالف مشترك من 6 بنوك لتوقيع عقد قرض لتمويل مشروع بقيمة 650 مليون دولار أمريكي وباجل 26 عاما لإنشاء وتشغيل محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي، حيث تعتبر محطة أم الهيمان مشروعا أساسيا ضمن مشاريع البنية التحتية التي ترسي معيارا عالميا جديدا لمعالجة وإعادة استخدام المياه بشكل مستدام. وسوف يواصل البنك جهوده نحو تمويل مثل هذه المشاريع التي تمثل أهمية كبرى لدولة الكويت وتحافظ على البيئة الكويتية. كما قام البنك بتوقيع مذكرة تفاهم مع زين يتم من خلالها تزويد البنك بمجموعة من أحدث الحلول السحابية وخدمات مراكز استضافة البيانات وحلول أمن المعلومات المتطورة لتعزيز جهود البنك نحو التحول الرقمي. وفي هذا السياق أوضح الشيخ / أحمد أن تخزين الأصول الرقمية يعد من التوجهات الإستراتيجية للمؤسسات التي تبحث عن عنصري الكفاءة التشغيلية والأمان، مؤكداً على أهمية وجود نظم ذات أداء عالي لتخزين البيانات والحصول عليها واسترجاعها بكفاءة عالية بما يعزز وتيرة العمل بالبنك. واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه متوجها بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك التجاري الكويتي وعملائه والعاملين فيه لدعمهم المستمر وكذلك السلطات الرقابية، مؤكداً أن إدارة البنك مستمرة في تطبيق كافة السياسات اللازمة التي تعني بالمحافظة على مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

الهاشل: وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية للقطاع المصرفي في الكويت

حرصًا من بنك الكويت المركزي على تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع، والسعي للتواصل للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي، أعلن بنك الكويت المركزي عن الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت،والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية (Cyber Resilience) وذلك للقطاع المصرفي في الكويت.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل الذي أشار إلى أن هذا المشروع يأتي نتيجة لجهود متواصلة من فريق عمل أمن المعلومات للقطاع المصرفي برئاسة بنك الكويت المركزي وعضوية البنوك الكويتية، بهدفتعزيز حصانة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر السيبرانية، وتنسيق الجهود لترسيخ مستويات الحماية من تلك المخاطر.

ويضم الإطار الاستراتيجي ستة مبادرات متكاملة، تمحورت أولى تلك المبادرات حول وضع آلية عمل لفريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لمهام أعضاء الفريق ومسؤولياتهم، في إطار سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.

كما أشار الدكتور الهاشل إلى أن المبادرة الثانية المتعلقة بإعداد وتجهيز استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفيقد وضعت المبادئ الأساسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي تشتمل على تحديد متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وإدارة الأزمات والاستجابة للحوادث السيبرانية والتعافي منها وكذلك التعاون وتبادل المعلومات السيبرانية، بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر ورفع مستوى النضج المؤسسيفي مجال الأمن السيبراني.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الثالثة التي اشتملت على وضع دليل متطلبات ومعايير أمن المعلومات الواجب الالتزام بها من قبل البنوك المحلية، فهي من بين أهم مراحل المشروع، إذ يقدم هذا الدليل على نحو دقيق ومفصل الضوابط الأمنية الأساسية التي يجب الالتزام بهابحد أدنى. وتغطي محاور الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والضوابط المتعلقة بتأمين البنى التحتية التكنولوجية والعمليات، بالإضافة إلى التعامل مع الأطراف الخارجية وحماية أنظمة الدفع الإلكترونية.

ووفقا للضوابط الأمنية التي تم اعتمادها في دليل الحد الأدنى لمتطلبات ومعايير أمن المعلومات، يتعين على البنوك المحلية تقديم خطة تقييم جاهزية القطاع للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، بعد أتتم استحداث آلية لعمل التقييم الذاتي والامتثال للضوابط وتقييم المخاطر الكامنة وتحديث سجل المخاطر، بهدف الارتقاء بمستويات الحماية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المصرفي عامة.

كما يضع الإطار الاستراتيجي خطة لإدارة الأزمات المرتبطة بالهجمات السيبرانية في القطاع المصرفي وآلية لتنفيذها وإدارتها، وذلك بهدف رفع كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتعزيز مرونتها في الاستجابة للمخاطر السيبرانية، وتضمن كذلك تصورا شاملا لخطة إدارة الأزمات السيبرانية وآلية التبليغ عن الحوادث السيبرانية المسببة لتلك الأزمات، والإجراءات الواجب اتخاذها للاستجابة لتلك الهجمات السيبرانية، وقد تضمنت كذلك وضع مصفوفة لقياس أثر المخاطر المحتملة وذلك للاسترشاد بها عند تنفيذ آلية التعامل والإبلاغ والتنسيق بين البنوك فيما يتعلق بالحوادث السيبرانية. كما أوضح الدكتور الهاشل أن من بين المبادرات التي اشتمل عليها الإطار الاستراتيجي، وضع آلية للتعامل والإبلاغ وتبادل المعلومات بين البنوك عن الحوادث والتهديدات السيبرانيةوذلك وفق أعلى المعايير والمقاييس العالمية، كما يتضمن إنشاء منصة آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية.

ويأتي هذا الإنجاز في سياق رؤية بنك الكويت المركزي لصياغة المستقبل في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، والتي أطلقها في المؤتمر المصرفي العالمي الذي عقده مؤخرًا، لمناقشة فرص المستقبل وتحدياته، حيث وجه البنوك إلى العمل على بناء استراتيجية متكاملة للسنوات الخمس القادمة ومن بينها تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني لتوفير الحماية للقطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار المالي.

واختتم المحافظ بتوجيه الشكر إلى البنوك الكويتية على تعاونها في تطوير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

انفوجرافيك توضيحي

تراجع جماعي للمؤشرات..و«العام» ينخفض 50.17 نقطة

مؤشرات البورصة تتلون بالأحمر

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 50ر17 نقطة ليبلغ مستوى 6139ر6 نقطة بنسبة 0ر81 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 190ر6 مليون سهم تمت من خلال 7739 صفقة نقدية بقيمة 33ر3 مليون دينار كويتي (نحو 113ر22 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر5 نقطة ليصل الى مستوى 5ر4829 نقطة عبر كمية اسهم بلغت 143ر7 مليون سهم تمت عبر 4540 صفقة نقدية بقيمة 5ر7 مليون دينار (نحو 5ر25 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الاول 2ر72 نقطة ليصل الى مستوى 6ر6801 نقطة بنسبة 05ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 8ر46 مليون سهم تمت عبر 3199 صفقة بقيمة 8ر25 مليون دينار (نحو 7ر87 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 3ر34 نقطة ليصل الى مستوى 5ر4944 نقطة عبر كمية اسهم بلغت 4ر105 مليون سهم تمت عبر 3366 صفقة نقدية بقيمة ستة ملايين دينار (نحو 4ر20 مليون دولار).

وكانت شركات (كامكو) و(مدار) و(تجارة) و(جياد) و(قابضة م ك) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (ارزان) و(اهلي متحد) و(اجوان) و(الاولى) و(اعيان) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (امتيازات) و(تريا) و(النخيل) و(اجيال) و(المدن) الاكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.